

عدد مارس ١٩٨٢م «الاقتصاد والأعمال»

جولة في أفق مع «العقل الاقتصادي» للملكة السعودية :

أبا الخيل : الاستخدام الإيجابي لسلاح المال وارد...

وأسلوب التهديد لا يجدي

نظرتنا إلى مصالحننا كدولة منتجة طويلة الأمد ومختلفة عن الدول الأخرى...

الاستثمار السعودي في الخارج «المال الذي ليس في بلدك، ليس لك ولا لولدك»...

الاستثمار الدولي ليس «ممتعاً» والعربي رغم الصعوبات أكثر أمناً..

الاستثمار في تونس: فرص القطاع السياحي لم تعد كما في السابق، وأنصح

السعوديين بالتوجه إلى قطاعات أخرى..

إحتمال خضة مصرفية عالمية جديدة ...

وبعض المصارف سيحتاج إلى زمن لتجاوز الصدمة..

دول الخليج سبتصبح منطقة واحدة خلال سنتين.. وسوقها سيتحول إلى مركز

مالي دولي..

نؤيد المشاريع العربية المشتركة ولم نوافق على «التخطيط القومي المركزي»...

التكتلات الإقليمية يجب تشجيعها لأنها تختصر التباينات وتساعد على مجانسة

الأنظمة والتكامل الإقتصادي...

أجرى الحوار : رشيد حسن

الشيخ محمد أبا الخيل وزير المال السعودي هو ربما أكثر مسؤول اقتصادي عربي تتركز

عليه الأنظار ويتابعه المراقبون، فالرجل في موقع المسؤولية الذي يشغله يعتبر «العقل

الاقتصادي والمالي» للملكة العربية السعودية. ففي الداخل هو «مايسترو» الإنفاق الحكومي

والعين الساهرة على ماكينة الاقتصاد والمال، وعلى إستكمال بنیان النظام ومؤسساته، أما على

الصعيد الخارجي فهو المرجع الأساس في كل ما يتعلق بعلاقات المملكة المالية مع الحكومات

والدول وبسياسات الاستثمار والمعونات الخارجية والتعاون الإقليمي الخليجي والعربي. لكن

من قبيل الظلم للشيخ أبا الخيل رد النفوذ والبريق اللذين يتمتع بهما إلى موقعه وإلى ما يمثل

فقط، فالراهن أن قوة الرجل تنبع من ذكائه وكفائته العالية، وإلى حضوره القوي ومهارته

الفاضة في التفاوض وعرض المواقف -والذين أتيج لهم معاشته في الإجتماعات العربية

والدولية لا يكتفون بتقديرهم لوزير المالية السعودي الذي «يعرف ما يريد وكيف يعبر عما يريد» في أسلوب يجمع بين الإلتزان وتماسك المنطق، ونبرة الحزم، ومرونة لا تغلق الباب أمام فرصة التسوية. في هذا الحوار الذي أدناه جوة أفق في أهم القضايا الاقتصادية التي تواجه المملكة عرض الشيخ أبا الخيل لبعض أهم مرتكزات السياسة السعودية في ميدان الاقتصاد والاستثمار والتعاون الخليجي والعربي، كما توقف أمام قضية ديون بولونيا وانعكاساتها المحتملة على الساحة المصرفية الدولية، وعلى العمل المصرفي العربي في الخارج.

س: تحدثت بعض المعلومات عن إتجاه المملكة لتقليص حجم إنتاجها من النفط فهل يحصل ذلك إنسجاماً مع معطيات السوق الدولي أم بموجب تفاهم مع بلدان منظمة «أوبك»؟  
- كانت المملكة وما زالت تقرر حجم إنتاجها من النفط بناء على اوضاع السوق العالمي، وهذا أمر يجب أن يفهم فهماً واضحاً. عندما كان السوق يتطلب كميات مرتفعة كان من الطبيعي أن نرفع إنتاجنا بهدف تلبية الطلب، أما وأن هذا الطلب يشهد إنخفاضاً اليوم فسيكون من الطبيعي أن نخفض إنتاجنا. قد لا يكون للجميع مثل هذا التفكير، وهذا أيضاً طبيعي لأن كل من المنتجين ينظر إلى مصالحه كدولة منتجة ويتأثر عند رسم سياسته بهذه المصالح والظروف. بالنسبة لنا نحن ننظر إلى مصالحننا كدولة منتجة للبتترول لكن بمنظور طويل الأمد أطول بكثير من دول أخرى.

س: ما هي في نظركم اتجاهات وتطورات الاستثمار السعودي في الاقطار العربية؟  
ج: المملكة تشجع القطاع الخاص السعودي على العمل في البلدان العربية، لأنها أكثر أمناً لهم على المديين القريب والبعيد بالمقارنة مع الاستثمار في أي مكان آخر. وقد شجعت المملكة إقامة الشركات المشتركة مع بعض الحكومات العربية، رغم أننا لا نؤمن كثيراً بشركات القطاع العام إلا في حالات خاصة، وبهدف خلق سوابق التعاون وتوفير المناخات التي تشجع الأفراد على الإقدام، مع العلم أننا كنا دائماً نصر في مثل هذه الحالات على أن تعمل المؤسسات المشتركة هذه وتدار وفق أسس تجارية محضة، والمملكة هي أكبر المساهمين في هذه الشركات المشتركة في أكثر من بلد عربي وأكثر من قطاع. وبالنسبة للقطاع الخاص السعودي الملاحظ تنشيط وإذا كانت لا تتوافر معلومات معلنة عن الأفراد واستثماراتهم فذلك لا يعني أن نشاط هذا القطاع محدود او ضئيل. خاصة وأننا كسلطات لا نمارس أي تدخل في نشاط رجال الأعمال السعوديين ولا نطلب منهم الإعلام عن مشاريعهم وأخذ الإذن بهذه المشاريع.

س: قمتم أثناء وجودكم في تونس مؤخراً باتصالات تناولت تطوير اوجه التعاون الاقتصادي والاستثماري السعودي في تونس. فهل هناك مشاريع جديدة تم بحثها وما هو تقويمكم إجمالاً لواقع الاستثمار السعودي في تونس؟

ج: كان نشاط الحكومة السعودية في تونس يقتصر حتى وقت غير بعيد على ما يموله الصندوق السعودي للتنمية من مشاريع إنمائية تقوم بها السلطات التونسية. لكن هناك إمكانيات قوية لتطوير هذا التعاون وتوسيع نطاقه. وقد باشر الصندوق مساهمات جديدة في تونس، ونشأت مؤخراً مؤسسات مشتركة ذات طابع إنمائي وطاقمة مساهمة متنامية.

أما القطاع الأهلي، فقد كان له ولا يزال نشاط ملموس وليست لدي في الواقع معلومات دقيقة عن حجم هذا النشاط ومصادره، وإن كنت أعتقد أن جزءاً كبيراً منه تركز على القطاع السياحي، وفي هذا المجال سبق لي أن قلت في إحدى المناسبات بأنني أعتقد أن القطاع السياحي في تونس قارب مرحلة التشبع حتى إشعار آخر، وأن هناك فرصاً أخرى للعودي أن يدرك أن الفرص المتاحة أو التي قد تتاح في هذا القطاع لم تعد هي نفسها التي كانت حتى وقت قريب. وأن هناك فرصاً أخرى في قطاعات أخرى أكثر توافراً وسيكون من الأفضل التوجه إليها والحقيقة أننا بدأنا مؤخراً شركة مشتركة بيننا وبين الحكومة التونسية، وقد حضرت مؤخراً إجتماع الجمعية العمومية فيها، وتجدر الإشارة إلى أن اشركة شرعت في تأسيس مشروع لإنتاج الألبان، كما أنه هذه الشركة سوف لن تهتم كمبدأ بالسياحة وإنما ستركز على الزراعة والتصنيع الزراعي.

س: مؤتمر المستثمرين العرب الذي سيعقد في الطائف يوم ٢٩ مارس المقبل، ما هي في تقديركم النتائج المأمولة من عقده؟

ج: أعتقد أن أي مناسبة يجتمع فيها رجال الأعمال والمسؤولون الحكوميون على ستوي الدول العربية في شكل ندوات أو اجتماعات مفتوحة ليست مقيدة بوجهة نظر رسمية ستكون حتماً مفيدة وتساهم كثيراً في إيجاد معلومات مشتركة ومعرفة الاتجاهات. وبالمناسبة نحن في المملكة نرحب بالمستثمرين العرب، وسيكون في مقدورهم أن يعملوا مع القطاع الخاص السعودي على قدم المساواة وهناك مشاريع اقتصادية منتجة ومربحة، ونظام متطور ومنفتح لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية وعلاقات عمل جيدة وربحية مجزية وتشجيعات كبيرة وسخية.

س: ما هي سياسة المملكة في نطاق الاستثمار الخارجي في ضوء نشاط «ساما» الدولي والعمليات التي أجرتها مؤخراً في بعض الأسواق لا سيما السوق الياباني؟

ج: لا يوجد لاستثمارات المملكة على المدى المتوسط طريق آخر غير طريق التنوع بما في ذلك توظيف جزء من أساسي في الأسواق الدولية. مع العلم أننا لا ندخل في استثمارات طويلة الأجل او في استثمارات عقارية. أما القطاع الاهلي فليس للحكومة إشراف عليه. إذا عدنا للمناخ السائد حالياً، يجب الإقرار بأنه ليس «ممتعاً» او مطمئناً. فالمشاكل الاقتصادية متفاقمة في جميع الدول الصناعية تقريباً، كما زن الظروف السياسية لا تبدو مشجعة. على كل حال هناك حكمة شعبية بلادنا تقول «المال الذي ليس في بلدك ليس لك ولا لولدك» وهذا صحيح إلى حد كبير. ونحن كحكومة نلتزم بهذه الحكمة وكل برامجنا تهدف إلى التنمية في الداخل أولاً وتشجيع الراغبين من السعوديين في الاستثمار الخارجي على التوجه إلى الأقطار العربية. وكذلك الأقطار الإسلامية لأنه مهما كانت المشاكل التي تعترض سبيل إيجاد الفرص المجزية في هذه البلدان، او موضوع تسيير المشاريع فإنها تبقى مشكلات يمكن حلها بالتعاون وبتوافر الثقة المتبادلة، بينما لا تتوافر هذه الضيافة وهذه المرونة في البلدان الأجنبية. ولا بد من القول لذلك أن وجودنا في الخارج ليس سوى وجود مؤقت وهو مرتبط بضيق الأسواق التي نعمل فيها وحدود الاستيعاب المتوافرة، وكلما زادت قدرة الاستيعاب للاقتصاد السعودي، والعربي كلما قلت حاجتنا لإبقاء أموالنا في الأسواق الخارجية وتضاءل بالتالي اعتمادنا على هذه الأسواق.

س: قضية ديون بولونيا قد يؤدي إلى إعلان توقفها عن الدفع من قبل المصارف العالمية. ما هي الإنعكاسات المحتملة لهذا التطور على المال العربي وعلى آفاق التوسع المصرفي العربي في الخارج وفي عمليات الإقراض الدولية؟

ج: ليس للمملكة نشاط إقراضي مباشر مع دول الكتلة الشرقية لا في السابق ولا حالياً، ولكنني حسب علمي فإن مشكلة ديون بولونيا هي الآن مصدر قلق للمصارف العالمية. وأكثر من يؤثر بها البنوك الأوروبية، ولا سيما الألمانية، لكنني لا أتوقع أن يؤدي تفجر المشكلة إلى إنهيارات مالية، ربما حصلت «خضة» وربما احتاج بعض المصارف الغربية إلى فترة لاستيعاب الصدمة وتجاوز اثار الأزمة، لكن من المؤكد أنها ستجتازها. ولا بد من القول أن صحة النظام المصرفي العالمي أمر مهم للعالم أجمع بما في ذلك الدول النامية.

س: طرحت في السنوات الأخيرة فكرة قيام دول الفائض بعمليات إقراض مباشرة من حكومة إلى حكومة فهل تسير بلدان الخليج في هذا الاتجاه وإلى أي حد تتوافر لها الخبرات اللازمة؟

ج: إن نشاط الإقراض من حكمة لحكومة سيتزايد في المستقبل، فقسم كبير من الفوائض المذكورة هي أصلاً أموال حكومية على علاقة بموازن المدفوعات وبالأوضاع المالية العامة وبالمشاريع ذات الكلفة المرتفعة. وليس ما يمول لذلك من قيام معلمات بين الطرفين دون توسيط الجهاز المصرفي الدولي خاصة وأن الخبرات المصرفية العربية والمعطيات التي اكتسبت من التجربة أصبحت مما يمكن من تقويم العمليات المباشرة وفي اعتقادي أن منطقة الخليج ستتحول في وقت قريب إلى مركز مالي دولي، وسيزداد نشاط المؤسسات المالية في هذه المنطقة على المستوى العالمي بقدر ما أن دول المنطقة ستبقى حتى إشعار آخر مصدرة لرؤوس الأموال سواء على صعيد الحكومات والقطاع العام أم على صعيد القطاع الخاص.

س: الأوضاع الدولية والعربية الراهنة طرحت محمداً موضوع استخدام الطاقات العربية في خدمة المصالح القومية، فما هو رأيكم في هذا المجال خاصة في ضوء الموقع الذي احتلته المملكة في صندوق النقد الدولي؟

ج: عندما يكون لأي جهة أو مؤسسة قوة إقتصادية ناجمة عن كونها منتجة لمادة ضرورية، أو لسلعة مصنعة مهمة وتلاقي إقبالاً، وعندما تكون لهذه الجهة مصالح إقتصادية ومشاركات مع مؤسسات دولية مالية وإنتاجية فإن من الطبيعي أن ينبجم عن ذلك مواقع قوة. وإمكانات تأثير ونفوذ لا تتوافر لطرف آخر ليست له هذه المقدره أو الإمكانيات لكن لب المسألة يبقى في الكيفية التي يتم بها الإفادة من هذه الإمكانيات. ونحن عندما نتحدث عن استخدام نقاط القوة عندما فلا نقصد الاستخدام السلبي، القائم على التهديد، أو الأمتناع، باعتباره مداخل غير منتج وإنما نفهم هذا الاستخدام ونمارسه فعلاً في منظور إيجابي يقوم على قوة الإنتاج. س: كيف تقومون مستقبل التكامل الإقتصادي الخليجي في ضوء الاتفاق الإقتصادي بين

دول الخليج، وهل خطوات التنفيذ تسير سيرها الطبيعي؟

ج: أنا من المتحمسين جداً لهذا التكامل. وأعتقد أنه سوف لا تمر سنة أو سنتين حتى تكون دول مجلس التعاون منطقة واحدة سواء فيما بينها أو بالنسبة للأسواق الخارجية. وهذا أمر طبيعي فالشئ يجب أن نتذكره هو أن جزءاً كبيراً من مميزات المجموعة الإقتصادية موجود

أساساً وفعالاً في مجموعة بلدان الخليج. وكل هذه البلدان تطبق فكرة التجارة الحرة ولا تضع قيوداً حمائية على الاستيراد. كما أنها لا تضع قيوداً على إنتقال الأموال ومواطني الخليج هم الوحيدون الذين ينتقلون داخل اقطار المجموعة من دون تأشيرات او سمات دخول كما أن هناك عدداً كبيراً جداً من الشركات المشتركة بعضها قائم في القطاع الخاص على أسس عائلية غالباً، لأن الأبناء او الورثة الذين يكونون الشركة موجودون في أكثر من بلد خليجي وبعضها وهو في تزايد يقوم على قطاعات مشتركة او مختلطة بمساهمة من الحكومات او المؤسسات العامة.

س: كان لكم في الدورة السابقة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي موقف معين تجاه خطة العمل العربي المشترك، وتجاه مبدأ التخطيط على مستوى قومي.. مما دفع إلى تأجيل البحث في الخطة.. فهل تغيرت معطيات الموضوع؟

ج: إن المملكة مع دول عربية أخرى تطبق الاقتصاد الحر، وهي تبني تنميتها على هذا الأساس ومن ضمن ذلك قيام القطاع الخاص بدور متنام، بل أن أحد الأهداف الرئيسية للتنمية في المملكة هو دعم القطاع الخاص ودفعه للقيام بدور رئيس ضمن الاقتصاد. فإذا كانت هذه الدول في نطاق بلدانها هي لا تدير النشاطات الاقتصادية مباشرة فكيف يمكن أن تبني تفكيرها على أساس معاكس كلياً، وتقبل بالخضوع لتخطيط مركزي على مستوى الدول العربية، او المجموعة العربية، لهذا السبب كنا وما زلنا في المملكة نتكلم عن «مشاريع عربية مشتركة» وليس عن «التخطيط القومي المركزي». وقد كانت هذه المسألة موضوع نقاش مطول أثناء الاجتماع المشترك لوزراء الاقتصاد والخارجية الذي انعقد في الأردن تمهيداً لقمة عمان التي طرحت فيها لأول مرة مجموعة المشاريع العربية المشتركة في قالب سمي بصورة غير دقيقة «بالخطة» بينما مضمونه الفعلي هو لائحة مشاريع تنشد تحقيق التكامل في بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية بالنسبة للمجموعة العربية. وقد طالبنا يوماً باستخدام كلمة «المشاريع المشتركة» وقلنا أن هذا الوصف ينبغي أن يعطى لمشاريع يكون لها أحد هدفين:

الاول: خدمة التكامل الاقتصادي العربي او تنمية ارتباط النشاطات الاقتصادية في البلدان العربية وجعله حقيقة واقعة. ومن المشاريع التي ترتدي ضرورة واضحة في هذا النطاق مشاريع ربط شبكات الطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية، وكذلك المشاريع التي لا يتأتى أستغلالها بصورة اقتصادية في نطاق كل دولة على حده ولا خلاف على أن هذه المشاريع ضرورية وهي

باتت الأساس الذي لا غنى عنه لتمهيد شروط تكامل الطاقات الاقتصادية بين الدول.

الثاني: الذي قلنا أن هذه المشاريع المشتركة يجب أن تخدمه هو تقليص الفوارق في نطاق التنمية، ومستويات المعيشة بين الأقطار العربية. وهذه الفوارق موجودة الآن أحياناً ونعتقد أن المملكة العربية السعودية أنها قضية مهمة جداً وتتطلب مواجهة جديّة. ولا بد أن تتوصل وفي أسرع وقت ممكن إلى تحقيق هذا التقارب في مستويات المعيشة في الدول العربية والتي تعتبر بحكم الواقع ومهما قام بينها من خلافات سياسية منطقة سياسية واجتماعية واحدة وليس من المعقول أن تكون وسط التجمع البشري الواحد مستويات معيشية متباينة ومتباعدة.

س: هل استطعتم بلورة تفاهم حول هذا المفهوم للعمل العربي الاقتصادي المشترك، بما يسهل التقدم بأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة المقبلة. ويطلق عجلة التعاون والمشاريع العربية المشتركة؟

- أعتقد أن أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ستتم في إطار أكثر وضوحاً من السابق في المرحلة المقبلة. وقد كانت المرحلة السابقة مرحلة جمع الرأي حول الأسس وتحديد الأهداف أما الآن فقد حددت هذه الأسس والأهداف، عبر التوصل إلى جملة من الاتفاقيات المهمة، مثل ميثاق العمل العربي المشترك، وورقة الإستراتيجية التي أقرها مؤتمر القمة في عمان، وكذلك اتفاقية التبادل التجاري بين الأقطار العربية، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية. وهكذا وعد أن حددت المبادئ والأسس فسيكون على المجلس الاقتصادي وعلى المسؤولين العرب في المرحلة التالية الإهتمام بمتابعة التنفيذ. ومواجهة عوائق الإدارة والأنظمة المحلية، والتغلب عليها حتى لا تؤثر هذه الإشكالات على عملية التنفيذ، وعندما أتكلم عن عوائق أو إشكالات فإني لا أعني أن هناك معارضة لهذه الأهداف، بل أشير إلى أن من الطبيعي أن يلزم بعض الوقت وربما الكثير من الجهود لكي تستجيب الإجراءات والوضع المحلية في كل دولة عربية للمقاييس والمتطلبات المشتركة ولكي تستوعب الالتزامات الدولية التي تنطوي عليها أية اتفاقية مشتركة بين دولة ومجموعة من الدول الأخرى. ويهمني أن أشير إلى أن الجهاز الاقتصادي للجامعة العربية متفهم لهذه الأمور ولوقفنا وتصورنا للعمل الاقتصادي العربي المشترك. لكن يجوز أحياناً أن تدفع الممارسة المهنية للأفراد إلى محاولة تجاوز هذه المبادئ تماماً كما يحصل عندما يطلب من مهندس مثلاً تقديم تصميم لبناء معين. إذ قد ينجح هذا المهندس لوضع أفضل تصميم ممكن ويجتهد في تدويقه وتجميله

إنطلاقاً من رغبته في تحقيق طموحه كفني لكنه في إندفاعه هذا يتجاهل عن غير قصد حاجات صاحب البناء وعنصر الكلفة او الجدوى وينتهي إلى مشروع مثالي لكنه لا يقابل إمكانيات التطبيق الواقعية او رغبات المعنيين به. المهم أن تعتبر حصول مثل هذه الأمور شيئاً طبيعياً إذ لا يتوقع في أي عمل مشترك او مجموعة أن تكون الآراء متطابقة على الأقل في المنطق، وإن كان لابد دائماً من التوصل إلى تفاهم مشترك واتفق يعكس طموحات المجموع ويوفق بين ظروفهم والخصوصيات القائمة واقعياً.

س: هناك من يعتقد مع ذلك أن الاوضاع السياسية العربية بدأت ترجح كفة التعاون الاقليمي على حساب الإطار العربي المشترك؟

ج: لا، لا أعتقد ذلك، وإذا كانت هناك تباينات وخلافات فإن الدرس الأساسي الذي اتجه الكثيرين على مستوى الدول العربية لاستخلاصه ليس صعوبة، او عدم جدوى العمل الاقتصادي المشترك، بل ضرورة السير بهذا العمل كمجال مستقل وعدم جعله يتأثر بالخلافات السياسية. وذلك إنطلاقاً من الاقتناع بأن تعزيز المصالح الاقتصادية المشتركة يقوي التفاهم السياسي ويضعف أسباب التباين ويركز العلاقات العربية على أسس أكثر عقلانية وانتظاماً، فضلاً عن إنعكاساته الإيجابية على موقع العرب وقوتهم التفاوضية ودورهم في النطاق الخارجي. وأكبر دليل على تعمق هذا الاتجاه أنه خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي تقوم مناقشات بناءة بين الوفود المشاركة حتى ولو كانت من دول تقوم بينها تباينات سياسية وعقائدية. وهذه المناقشات تتم بروح موضوعية تختلف عما قد يبدو عليه الوضع لو نظرنا إلى بعض الجوانب السياسية او غيرها

**التكتلات الاقليمية يجب تشجيعها:**

تبقى الإشارة التي أوردتها حول التعاون الاقليمي، الحقيقة التطور الإيجابي الذي يلاحظ على هذا الصعيد في أكثر من بقعة لم يتم في أي وقت على حساب الإطار العربي المشترك بل أعتقد أن هذه التكتلات الاقليمية يجب أن تشجع كعامل مساعد وانتقالي إلى مرحلة التكتل على المستوى العربي، على الأقل بقدر ما أنها تختصر التباينات وتساعد على مجانسة ظروف وأنظمة وأهداف الأقطار العربية، وعلى تقوية الربط بين اقتصادياتها. ولا ننسى أن عملية تأقلم أي اقتصاد تتم بسهولة وبمجرد الاقتناع السياسي او الاندفاع القومي، فالمصالح الاقليمية خاصة في المجتمعات غير المركزية هي مجموعة من المصالح المتجسدة في

تكتلات ومؤسسات وشركات ومجموعات كل منها أساساً وفق إعتبرات وضمن أطر وبحسب أهداف خاصة. وبالتالي فإن تأقلم هذه المصالح وتداخلها في مجموعة اقليمية اوسع يضع هذه المؤسسات أمام واقع جديد ربما لم يكن داخلاً في حساباتها. ومن هنا الحاجة إلى الوقت وإلى العمل الدؤوب والصبور. خاصة عندما يحتاج الأمر إلى توضيحات معينة من كل جانب - وهذا هو الحال غالباً- لتحقيق عملية الربط او التكامل. إن تأسيس شركة مساهمة يجابه مسائل يحتاج حلها إلى وقت وإلى تعارف وإلى تجانس، فكيف الأمر عندما يتعلق الأمر بتأسيس شراكة بين عشرات بل مئات المصالح الخاصة والعامة، بالطبع من الصعب القول أن الأمانى وحدها كافية للوصول إلى نتيجة في هذه الحال.